

دور المؤسسات المصرفية فى تمويل الاستثمار فى القطاع الزراعي المصري

محمد حسن أحمد على

باحث بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي- مركز البحوث الزراعية

المقدمة

يؤدى التمويل الزراعي دوراً هاماً فى النظم الاقتصادية المعاصرة، كوسيلة من وسائل الدفع بعد تزايد دور البنوك فى النشاط الاقتصادي، واتساع قدرتها، على توفير النقود بالمعنى الواسع، ومن ثم فإن التغيير الذي يحدث فى حجم الائتمان المصرفي، الذي تقدمه البنوك إلى سائر قطاعات الاقتصاد القومي، يؤثر تأثيراً ملموساً فى حجم السيولة النقدية. ومن الملاحظ أن هناك تزايداً يحدث فى الائتمان المصرفي عبر الزمان كأمر طبيعي، نظراً لتعاظم حجم النشاط الاقتصادي من ناحية، وتزايد أهمية دور البنوك فى تجميع الودائع وإقراضها من ناحية أخرى، فضلاً عن تزايد التعامل مع البنوك وتوسيع أنشطتها وتعمل الدولة على زيادة الاستثمارات فى القطاع الزراعي المصري والارتقاء به، وذلك بوضع مجموعة من السياسات الزراعية (الإنتاجية والتمويلية والسعرية والتسويقية) التى تنظم وتساعد على النهوض بهذا القطاع وحل مشاكله.

وتهدف السياسة الائتمانية الزراعية إلى توفير الائتمان اللازم للنشاط الزراعي من خلال وضع القواعد والضوابط والإجراءات التى ترتبط بتوفير القروض المطلوبة للمزارعين مع ضمان استرداد هذه الأموال عن طريق المؤسسات التمويلية التى تؤدى الدور الرئيسي لتوفير الائتمان اللازم للنشاط الزراعي، ورفع قدرات صغار المزارعين فى الحصول على مستلزمات الإنتاج الزراعي فى الأوقات المناسبة وبالكميات المطلوبة، وذلك من خلال فروعها المنتشرة فى المراكز والمحافظات. وتعمل هذه المؤسسات من خلال القواعد والضمانات التى تضعها للحفاظ على استمرار دورة هذا الائتمان (منح القروض وسدادها).

الاستعراض المرجعي

فى دراسة لخالد (٢٠٠٤) لقيمة الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي من الجهاز المصرفي تبين أن متوسط قيمة الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي من الجهاز المصرفي، قد بلغ حوالي ١٩,١ مليار جنيهاً، يمثل حوالي ٧,٦% من متوسط إجمالي قيمة الائتمان المصرفي والبالغ حوالي ٢٥٢,٨ مليار جنيهاً، وذلك خلال الفترة (١٩٩٦/٩٥ - ٢٠١١/٢٠١٠)، حيث قدمت البنوك التجارية حوالي ٦ مليار جنيهاً فى المتوسط تمثل حوالي ٣١,٢% من متوسط إجمالي قيمة الائتمان المصرفي، كما قدمت بنوك الاستثمار والأعمال حوالي ٦٥٦ مليون جنيهاً، تمثل حوالي ٣,٤% من متوسط إجمالي قيمة الائتمان المصرفي، أما البنك الرئيسي للتممية والائتمان الزراعي فقد قدم حوالي ١٢,٥ مليار جنيهاً تمثل حوالي ٦٥,٤% من متوسط إجمالي قيمة الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة من الجهاز المصرفي.

فى دراسة ليحيى (٢٠٠٨) لتحليل سوق الائتمان الزراعي فى مصر والذي استخدم فيها بعض النماذج الآتية لتحليل الطلب والعرض على الائتمان الزراعي وقد أوضحت نتائج النموذج القياسى أن أهم العوامل المؤثرة على حجم الطلب على الائتمان بالنسبة للقروض الزراعية هى الطلب على القروض الاستثمارية، سعر الفائدة، إجمالي الأجر الزراعية، قيمة الاستثمار الزراعي، المساحة المستصلحة، إجمالي الدخل الزراعي، إجمالي الطلب على القروض الزراعية فى العام السابق. وبدراسة دالة الطلب على القروض الاستثمارية وجد أن هناك علاقة طردية تتفق مع المنطق الاقتصادي بين كل من الطلب على الائتمان من ناحية والعرض الحقيقي للأرصدة النقدية القابلة للإقراض والمساحة المحصولية والاستثمار الزراعي من ناحية أخرى. وبدراسة العوامل المؤثرة على العرض النقدي من الائتمان وجد أن أهم تلك العوامل هو الطلب على الائتمان الاستثمارى فى العام السابق، سعر الفائدة، إجمالي قيمة الودائع والمدخرات، إجمالي التمويل الداخلي للبنك والسحب على المكشوف والدخل الزراعي وإجمالي الاستثمار الزراعي.

فى دراسة لأبو دنيا (٢٠١٠) لدراسة كفاءة ومؤشرات الاستثمارات القومية والزراعية وانعكاسات الاستثمارات على النمو فى القطاع الزراعي المصري، أوضحت انخفاض كفاءة الاستثمار فى القطاع العام، ووجود كفاءة فى استثمارات القطاع الخاص، وانخفاض مضاعف الاستثمار القومي الخاص، وزيادة معدل التكثيف الرأسمالي، كما بين معايير كفاءة توزيع الاستثمارات حيث تبين انخفاض معدل الاستثمار بالقطاع الزراعي عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، انخفاض معامل القيمة المضافة للعامل فى قطاع الزراعة ومعيار التوظف. كما تبين عدم كفاءة الاستثمارات فى القطاع العام الزراعي، بينما توجد كفاءة فى الاستثمارات الزراعية بالقطاع الخاص.

فى دراسة لنادية سنة (٢٠١٣) تبين من قياس كفاءة الاستثمار الزراعي كفاءة الاستثمار الزراعي أن متوسط معدل الاستثمار بلغ حوالي ٠,٦٥ خلال الفترة (٢٠١١-١٩٩٢) حيث يتضح أن معدل الاستثمار الزراعي كان أقل من الواحد الصحيح مما يدل على كفاءة الاستثمار فى القطاع الزراعي وذلك لانخفاض قيمة الاستثمار اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الزراعي، كما تبين أن متوسط العائد على الاستثمار الزراعي خلال الفترة (٢٠١١-١٩٩٢) قد بلغ حوالي ٨٣,٤، حيث يتضح أن العائد على الاستثمار الزراعي كان أكبر من الواحد الصحيح مما يدل على كفاءة الاستثمار فى القطاع الزراعي. و أن متوسط مضاعف الاستثمار فى القطاع الزراعي قد بلغ خلال الفترة حوالي ٦,٤ خلال نفس الفترة، حيث يتضح أن مضاعف الاستثمار فى القطاع الزراعي كان أكبر من الواحد الصحيح مما يدل على كفاءة الاستثمار فى القطاع الزراعي.

مشكلة البحث

تعتبر مشكلة التمويل من أهم المشاكل التى تواجه القطاع الزراعي فى مصر، وقد ظهرت فى الآونة الأخيرة الكثير من المشاكل المتعلقة بدور المؤسسات التمويلية فى توفير هذا التمويل وفقاً لسياسة تودى إلى زيادة الاستثمارات الزراعية ومن ثم فإن مشكلة البحث تتمثل فى: هل تودى مؤسسات التمويل المصرفية دورها فى توفير الائتمان المناسب والذي يعكس إيجابياً فى تحقيق حجم الاستثمارات التى تودى إلى التنمية فى القطاع الزراعي فى مصر؟

من هنا تأتى أهمية هذا البحث والتى تتمثل فى دراسة وتحليل الدور الذى توديه هذه المؤسسات التمويلية فى تنمية القطاع الزراعي.

هدف البحث

يهدف البحث إلى وصف وتحليل دور أهم المؤسسات التمويلية الزراعية فى تمويل الاستثمارات الزراعية وذلك للتعرف على الدور الذى توديه تلك المؤسسات ومدى نجاحها فى تحقيق أهدافها، والوقوف على الأساليب التى يمكن إتباعها لحل المشكلات التى تواجه هذه المنظمات لتفعيل دورها فى تحقيق التنمية الزراعية، وذلك من خلال التعرف على الوضع الراهن لدور المؤسسات التمويلية وخاصة البنك الزراعي المصري، وكذلك التعرف على:

- مصادر تمويل القطاع الزراعي وتطور قيمة الائتمان المقدم له.
- قياس بعض مؤشرات كفاءة الاستثمار الزراعي.
- دور المؤسسات التمويلية وسياساتها تجاه إحداث التنمية الزراعية.
- بعض مؤشرات أثر الائتمان المصرفي على القطاع الزراعي على معامل الاستقرار النقدي.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

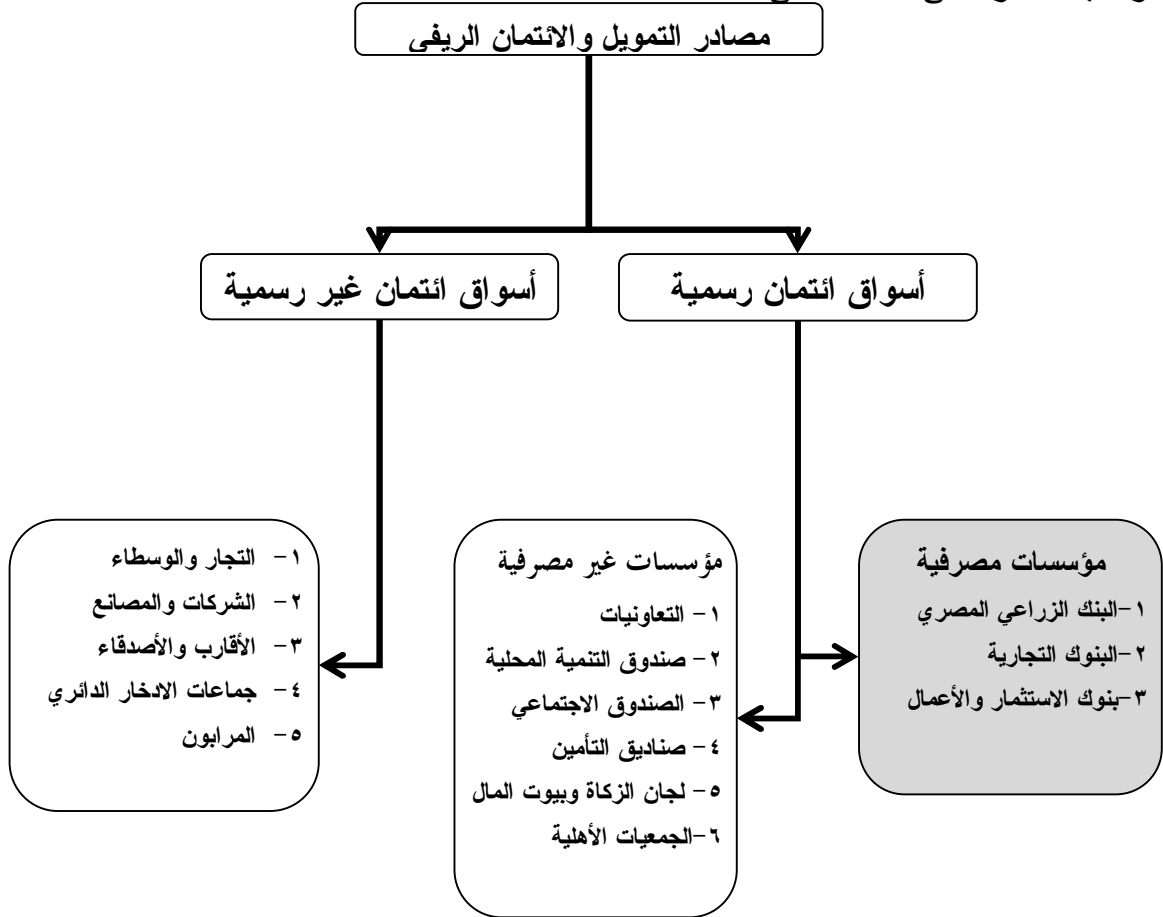
لتحقيق أهداف البحث تم استخدام الأسلوب الوصفي والكمي فى معالجة موضوعات البحث مع الاستعانة ببعض الأساليب الرياضية. وقد اعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة عن

المؤسسات التمويلية المختلفة والتي منها البنك الزراعي المصري، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والبنك المركزي المصري، ووزارة التخطيط، كما تم الاعتماد على بعض الأبحاث والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث.

نتائج البحث ومناقشتها

مصادر تمويل القطاع الزراعي

تتعدد مصادر التمويل الزراعي في مصر ويمكن تقسيمها أسواق ائتمان رسمية وأسواق ائتمان غير رسمية وتنقسم أسواق الائتمان الرسمية إلى مصادر تمويل ومصادر غير مصرفية، أسواق الائتمان غير الرسمية حصرها في الشكل التالي:



أولاً: الوضع الراهن للاستثمار الزراعي:

لمعرفة الدور الذي يقوم به الجهاز المصرفي المصري في تمويل الاستثمارات الزراعية وجب علينا الوقوف على كفاءة هذه الاستثمارات ولذلك تم دراسة بعض مؤشرات الكفاءة للاستثمارات الزراعية في مصر خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٢٠١٦/٢٠١٧

بعض مؤشرات كفاءة الاستثمار الزراعي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٢٠١٧/٢٠١٨، يعتبر التمويل من أهم العوامل المؤثرة على الاستثمار الزراعي والتي تؤدي إلى نجاح عملية التنمية، حيث تؤثر الموارد الزراعية على قدرتها على زيادة حجم الاستثمارات الزراعية المتاحة وتوزيعها بين مختلف البرامج لتحقيق أعلى كفاءة إنتاجية ممكنة، ويمكن قياس كفاءة الاستثمارات الزراعية ببعض المؤشرات منها:

معدل الاستثمار: ويوضح معدل الاستثمار حجم الاستثمارات اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الزراعي ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية: معدل الاستثمار = الاستثمار الزراعي / الناتج المحلي الزراعي.

حيث يعتبر انخفاض قيمة معدل الاستثمار عن الواحد الصحيح على جودة وكفاءة الاستثمار الزراعي والعكس بزيادة هذا المعدل.

من الجدول رقم (١) يتضح أن معدل الاستثمار الخاص خلال فترة الدراسة يحقق كفاءة حيث يتراوح بين ٠,١، ٠٠,٠١، بينما الاستثمار العام لا يحقق الكفاءة خلال فترة الدراسة وذلك يرجع إلى أن الاستثمار العام في الغالب يكون في البنية الأساسية من شق طرق وطرق وغيرها وأن أهداف الاستثمارات العامة هي جذب الاستثمارات الخاصة.

العائد على الاستثمار: يوضح العائد على الاستثمار قيمة الناتج المتولد من وحدة واحدة من الاستثمار ويمكن حسابه من خلال المعادلة التالية: العائد على الاستثمار = الناتج المحلي الزراعي / الاستثمار.

حيث يعبر ارتفاع قيمة العائد على الاستثمار عن الواحد الصحيح يدل على كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي، ويعتبر العائد على الاستثمار معكوس معدل الاستثمار.

ومن الجدول رقم (١) يتضح أن الاستثمارات الزراعية الخاصة تتسم بالكفاءة حيث كان متوسط العائد على الاستثمار خلال فترة الدراسة حوالي ٢٩ وتراوح حده الأدنى والأقصى بين ١٠، ٧٠ عامي ٢٠٠١/٢٠٠٢، ٢٠١١/٢٠١٢ على الترتيب.

جدول رقم (١): مؤشرات كفاءة الاستثمارات (معدل الاستثمار والعائد على الاستثمار ومضاعف الاستثمار

(الزراعي) خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٢٠١٧-٢٠١٨

مضاعف الاستثمار	العائد على الاستثمار			معدل الاستثمار			السنوات
	الإجمالي	عام	خاص	الإجمالي	عام	خاص	
٣٤,٨	٦,٧	٠,٠٧	١٠,٣	٠,١٥	١٣,٤	٠,١٠	٢٠٠١/٢٠٠٠
٢,٤	٦,٧	٠,٠١	٩,٩	٠,١٦	٦٧,٨	٠,١٠	٢٠٠٢/٢٠٠١
١,٧-	١٠	٠,٠٢	٢٠	٠,١	٦٢,٧	٠,٠٥	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٤,٧	٩,٢	٠,٠١	١٧,٣	٠,١١	٦٧,٨	٠,٠٦	٢٠٠٤/٢٠٠٣
٤٣,٥-	١٠,٢	٠,٠٢	١٧,٧	٠,١	٥٩,١	٠,٠٦	٢٠٠٥/٢٠٠٤
١٠,٤	١٠,٢	٠,٠٠١	١٥,٦	٠,١	٢٠٧,٤	٠,٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥
٧٢-	١٢,٨	٠,٠١	١٨,٧	٠,٠٨	١٢٩,٥	٠,٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٤٦,٨	١٤	٠,٠١	٢١,٧	٠,٠٧	١٣٥,١	٠,٠٥	٢٠٠٨/٢٠٠٧
١٨,٥-	١٩,٧	٠,٠١	٣٢,٩	٠,٠٥	١١٢	٠,٠٣	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٢١٤-	٢٣,٩	٠,٠١	٤١,٦	٠,٠٤	١٠١	٠,٠٢	٢٠١٠/٢٠٠٩
٣٢٢,٢	٢٧,٨	٠,٠١	٥٣,٤	٠,٠٤	٩٨,٤	٠,٠٢	٢٠١١/٢٠١٠
٠,٩٤	٣٥,٢	٠,٠٥	٦٩,٩	٠,٠٣	٢١,١	٠,٠١	٢٠١٢/٢٠١١
٧	٢٥	٠,٠٥	٣٨,٥	٠,٠٤	٢٠,٣	٠,٠٣	٢٠١٣/٢٠١٢
٩,٨	٢٠,٨	٠,٠٤	٣٢,٣	٠,٠٥	٢٤,٤	٠,٠٣	٢٠١٤/٢٠١٣
٢٠,٧	٢٠,٨	٠,٠٤	٣٣,٩	٠,٠٥	٢٦,٠	٠,٠٣	٢٠١٥/٢٠١٤
١٤,١	١٩,٦	٠,٠٥	٢٨,٤	٠,٠٥	٢١,٤	٠,٠٤	٢٠١٦/٢٠١٥
١٤,٣	١٨,٢	٠,٠٦	٢٣,٤	٠,٠٥	١٦,٨	٠,٠٤	٢٠١٧/٢٠١٦
٣٥,١	٢٠,٢	٠,٠٤	٣١,١	٠,٠٥	٢٣,٩	٠,٠٣	٢٠١٨/٢٠١٧
٩,٦	١٧,٢	٠,٠٣	٢٨,٧	٠,٠٧	٦٧,١	٠,٠٥	المتوسط

المصدر: جمعت وحسبت من جدول رقم (١) بالملحق

مضاعف الاستثمار

مضاعف الاستثمار كما عرفه الاقتصادي (كينز) هو مقدار التغير في قيمة الناتج المتولد من تغير الاستثمار بوحدة واحدة، أو هو الزيادة النهائية في الناتج الناشئ عن زيادة الاستثمار، حيث كل إنفاق

استثماري يولد دخل أكبر كما أن الناتج الناشئ من الاستثمار يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي وفقاً للميل الحدي للاستهلاك وبالتالي يؤدي إلى زيادة الناتج. ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية:

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{\text{التغير في الناتج المحلي}}{\text{التغير في الاستثمار}}$$

حيث يدل ارتفاع قيمة مضاعف الاستثمار عن الواحد الصحيح على وجود كفاءة في الاستثمار الزراعي من الجدول السابق يتضح أن مضاعف الاستثمار خلال فترة البحث يحقق كفاءة حيث يزيد عن الواحد الصحيح في كل السنوات بمتوسط ٦,٥ أى كل جنيه يستثمر في الزراعة يحقق زيادة في الدخل ٦,٥ جنيه، ماعدى ٢٠١٢/٢٠١١ وهى السنة التالية لثورة يناير ٢٠١١ والظروف الأمنية المرتبط بها. كما يتضح من المضاعف انخفاض الاستثمارات المقدمة للقطاع الزراعي بالنسبة للناتج القومي، وبالتالي التمويل المقدم من القطاع المصرفي للقطاع الزراعي.

ثانياً: تطور قيمة الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي من الجهاز المصرفي:

يؤدي التمويل الزراعي دوراً هاماً في النظم الاقتصادية المعاصرة، كوسيلة من وسائل الدفع بعد تزايد دور البنوك في النشاط الاقتصادي، واتساع قدرتها على توفير النقود بالمعنى الواسع، ومن ثم فإن التغير الذي يحدث في حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه البنوك إلى سائر قطاعات الاقتصاد القومي، يؤثر تأثيراً ملموساً في حجم السيولة النقدية. ومن الملاحظ أن هناك تزايداً يحدث في الائتمان المصرفي عبر الزمن، نظراً لتعاظم حجم النشاط الاقتصادي من ناحية، وتزايد أهمية دور البنوك في تجميع الودائع وإقراضها من ناحية أخرى، فضلاً عن تزايد الوعي نحو التعامل مع البنوك وتوسيع أنشطتها. وللتمولي الزراعي دوراً هاماً في زيادة الإنتاج الزراعي، ويرجع هذا الدور الهام إلى ما تعانية جمهورية مصر العربية من مشكلات اقتصادية عديدة، حيث تتمثل هذه المشكلات في تزايد السكان بمعدلات تفوق معدلات تزايد الإنتاج الزراعي وانخفاض مستوى دخول الأفراد وتفتت الحيازات الزراعية وقلة تكوين رأس المال في القطاع الزراعي، مما أدى إلى تزايد الاهتمام بسياسة الإقراض الزراعي بهدف زيادة الإنتاج الزراعي، وتوفير العمالة، ورفع مستوى الدخل الفردي والقومي، مما يتطلب التوسع في الإقراض، ووضع سياسة تتفق مع السياسات الاستثمارية للدولة وطبيعة كل محصول وكل منطقة، بما يساهم في زيادة الإنتاج الزراعي وتنميته. ومن ثم فإن التغير الذي يحدث في حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه البنوك لقطاعات الاقتصاد القومي، يؤثر تأثيراً ملموساً على حجم السيولة النقدية لهذه القطاعات.

وباستعراض بيانات الجدول رقم (٢)، تبين أن متوسط قيمة الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي من الجهاز المصرفي بالأسعار الجارية قد بلغ حوالي ٢٢ مليار جنيهاً يمثل حوالي ٤,٥% من متوسط إجمالي قيمة الائتمان المصرفي والبالغ حوالي ٥٠٥ مليار جنيهاً، وذلك خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠١٦/٢٠١٧)، حيث قدمت البنوك التجارية حوالي ٧ مليار جنيهاً في المتوسط تمثل حوالي ٣٢% من متوسط إجمالي قيمة الائتمان المصرفي، كما قدم البنك الزراعي المصري (البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي) حوالي ١٥ مليار جنيهاً تمثل حوالي ٦٨% من متوسط إجمالي قيمة الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة من الجهاز المصرفي.

يتضح من ذلك أن البنك الزراعي المصري، قد ساهم بنسبة كبيرة في الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي خلال تلك الفترة، رغم تعامل البنك وفقاً لقواعد السوق، وتوقع المنافسة من البنوك الأخرى غير الزراعية في تقديم الائتمان لقطاع الزراعة، وكذلك بعد السماح للقطاع الخاص بالإتجار في كافة مستلزمات الإنتاج.

ويتبين من بيانات الجدول رقم (٢)، أن قيمة القروض الزراعية، المقدمة من البنوك التجارية للقطاع الزراعي بالأسعار الجارية، قد زادت من حوالي ٥,٣ مليار جنيه وذلك خلال عام ٢٠٠٠/٢٠٠١، بنسبة

دور المؤسسات المصرفية فى تمويل الاستثمار فى القطاع الزراعي المصري ٢٣٢٤

بلغت حوالي ٣١,٤% من إجمالي الائتمان المصرفي للقطاع الزراعي، والبالغ حوالي ١٦,٩ مليار جنيهاً لنفس العام، إلى حوالي ١١ مليار جنيهاً خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦، بنسبة بلغت حوالي ٤١,٧% من إجمالي الائتمان المصرفي للقطاع الزراعي، والبالغ حوالي ٢٦,٤ مليار جنيهاً لنفس العام.

وبحساب معادلة الاتجاه الزمني العام بالأسعار الجارية، للقروض الممنوحة من البنوك التجارية فإنه يتبين من المعادلة رقم (١) بالجدول رقم (٣) والشكل رقم (١)، ثبوت المعنوية الإحصائية لمعامل التحديد ويعني ذلك أن مقدار الزيادة السنوية فى قيمة القروض حوالي ٢٦٦,٥ مليون جنيهاً، يمثل حوالي ٣,٨% من متوسط الفترة.

أما بالنسبة لقيمة القروض الزراعية الممنوحة من البنك الزراعي المصري بالأسعار الجارية، فقد زادت خلال الفترة المذكورة سابقاً، كما هو واضح من بيانات الجدول رقم (٢)، من حوالي ١١,٦ مليار جنيهاً خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، تمثل حوالي ٦٨,٦% من إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الزراعي لنفس العام، إلى حوالي ١٥,٤ مليار جنيهاً خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦، تمثل حوالي ٥٨,٣% من إجمالي الائتمان المصرفي لنفس العام، ثم انخفضت قيمة القروض الزراعية إلى حوالي ١١,٩ مليار جنيهاً وذلك خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، بنسبة بلغت حوالي ٦١,٩% من إجمالي الائتمان المصرفي للقطاع الزراعي لنفس العام، إلى أن وصلت حوالي ١٤,٢ مليار جنيهاً خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٢، بنسبة بلغت حوالي ٧٠% من إجمالي الائتمان المصرفي للقطاع الزراعي لنفس العام.

جدول رقم (٢): حجم الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي من الجهاز المصرفي وأهميته النسبية إلى إجمالي الائتمان المصرفي بالأسعار الجارية خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠١٧/٢٠١٦).

(القيمة: بالمليون جنيهاً)

السنوات	البنوك التجارية الاقراض والخصم للقطاع الزراعي		البنك الزراعي المصري*		إجمالي الائتمان المصرفي للقطاع الزراعي	إجمالي الاقراض والخصم للجهاز المصرفي	% للائتمان الزراعي من الائتمان المصرفي
	القيمة	%	القيمة	%			
٢٠٠١/٢٠٠٠	٥٣٠٠	٣١,٤	١١٥٧٥	٦٨,٦	١٦٨٧٥	٢٤١٤٧٠	٧,٠
٢٠٠٢/٢٠٠١	٥٧١٦	٣١,٤	١٢٤٦٣	٦٨,٦	١٨١٧٩	٢٦٦١٠٠	٦,٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤٩٦٨	٢٦,٦	١٣٧٢٦	٧٣,٤	١٨٦٩٤	٢٨٤٧٢٢	٦,٦
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٥٥٦٥	٢٧,٢	١٤٨٩١	٧٢,٨	٢٠٤٥٦	٢٩٦١٩٩	٦,٩
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٦٤٤١	٢٩,٤	١٥٤٨٥	٧٠,٦	٢١٩٢٦	٣٠٨١٩٥	٧,١
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٧٣١	٢٦,٥	١٥٨٩٣	٧٣,٥	٢١٦٢٤	٣٢٤٠٣١	٦,٧
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٧٩١٥	٣٢,٩	١٦١٣٦	٦٧,١	٢٤٠٥١	٣٦٤٠١٥	٦,٦
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٦٦٢١	٢٨,٦	١٦٥١٤	٧١,٤	٢٣١٣٥	٤٠١٤٢٥	٥,٨
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٧٣٠٢	٣٨,١	١١٨٥٦	٦١,٩	١٩١٥٨	٤٢٩٩٥٧	٤,٥
٢٠١٠/٢٠٠٩	٦٤١٠	٣٤,١	١٢٣٧٩	٦٥,٩	١٨٧٨٩	٤٦٥٩٩٠	٤,٠
٢٠١١/٢٠١٠	٩١١٤	٣٧,٤	١٥٢٥٩	٦٢,٦	٢٤٣٧٣	٤٧٤١٣٩	٥,١
٢٠١٢/٢٠١١	٦٢٢٠	٢٩,٦	١٤٧٩٦	٧٠,٤	٢١٠١٦	٥٠٦٧٣٦	٤,١
٢٠١٣/٢٠١٢	٦٢١٩	٣٠,٤	١٤٢٢٣	٦٩,٦	٢٠٤٤٢	٥٤٩١٢٠	٣,٧
٢٠١٤/٢٠١٣	٦٨١٤	٢٩,٨	١٦٠٦٥	٧٠,٢	٢٢٨٧٩	٥٨٧٨٥٢	٣,٩
٢٠١٥/٢٠١٤	٨٤٣٨	٣١,٣	١٨٥٣٣	٦٨,٧	٢٦٩٧١	٧١٧٦٢٩	٣,٨
٢٠١٦/٢٠١٥	١٠٤٦٢	٣٧,٢	١٧٦٣٣	٦٢,٨	٢٨٠٩٥	٩٤٢٧٢٧	٣,٠
٢٠١٧/٢٠١٦	١١٠١١	٤١,٨	١٥٣٦٩	٥٨,٢	٢٦٣٨٠	١٤٢٦٤٥٧	١,٨
المتوسط	٧٠٧٣	٣٢,٢	١٤٨٧٠	٦٧,٨	٢١٩٤٤	٥٠٥١٠٤	٤

المصدر: - * البنك الزراعي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

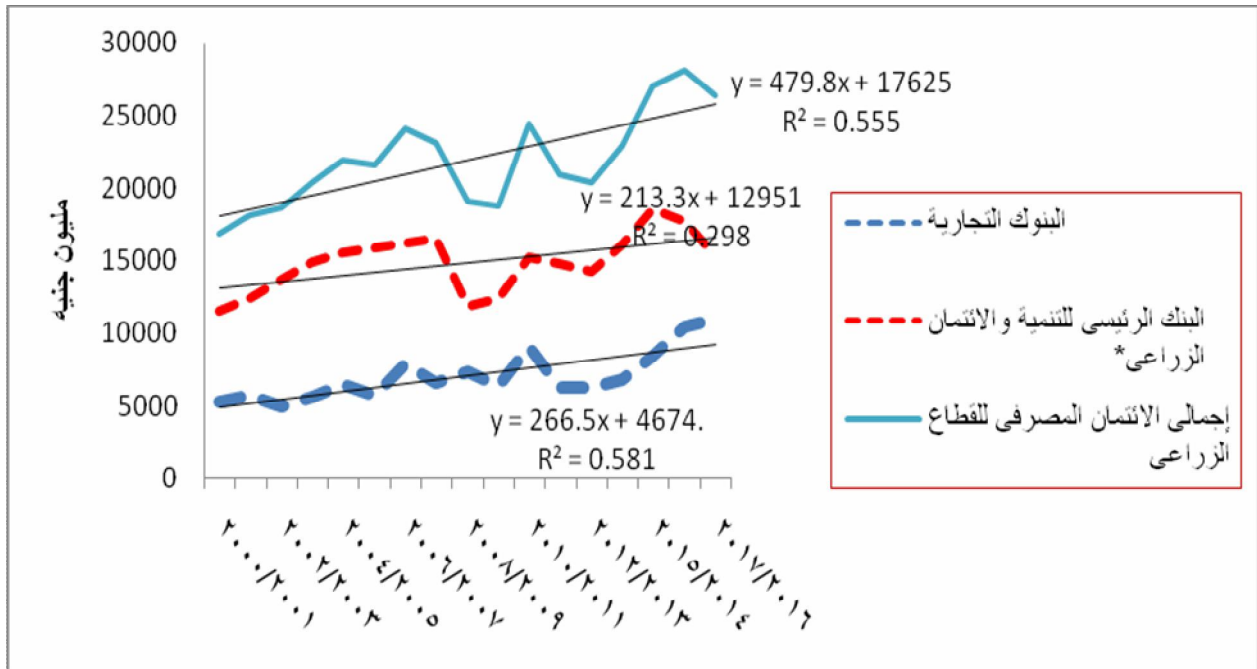
- ** البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية أعداد مختلفة.

جدول رقم (٣): معادلات الاتجاه الزمني العام للائتمان الممنوح للقطاع الزراعي من الجهاز المصرفي بالأسعار الجارية خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠١٧/٢٠١٦).

البيان	رقم المعادلة	المعادلات	المتوسط الحسابي	معدل التغير السنوي %	ر ^٢	قيمة "ف"
الاقروض والخصم الممنوحة من البنوك التجارية للقطاع الزراعي (بالمليون جنيه)	(١)	ص ^ا = ٤٦٧٤,٥ + ٢٦٦,٥س ^{هـ} (٧,٨) (٤,٦)**	٧٠٧٣	٣,٨	٠,٥٨	**٢٠,٤
القروض الممنوحة من البنك الزراعي المصري (بالمليون جنيه)	(٢)	ص ^ا = ١٢٩٥١ + ٢١٣,٣س ^{هـ} (١٤,٩٥) (٢,٥)*	١٤٨٧٠	١,٤	٠,٣٠	*٦,٣٦
إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي (بالمليون جنيه)	(٣)	ص ^ا = ١٧٦٢٥ + ٤٧٩,٨س ^{هـ} (١٥,٤٧) (٤,٣٦)*	٢١٩٤٤	٢,٢	٠,٥٦	**١٨,٨
إجمالي الائتمان المصرفي (بالمليون جنيه)	(٤)	ص ^ا = ٦٢٤١٤ + ٤٩١٨٧,٨س ^{هـ} (٠,٧٢) (٥,٨)**	٥٠٥١٠٤	٩,٧	٠,٦٩	**٣٣,٩

معدل التغير السنوي = قيمة ب ÷ المتوسط × ١٠٠ ** معنوى عند مستوى ٠,٠١ * معنوى عند مستوى ٠,٠٥
 حيث: ص^ا = القيمة التقديرية للقروض الممنوحة بالأسعار الجارية. هـ = السنوات ١، ٢،، ١٧.
 س^{هـ} = عامل الزمن وفقاً للفترة الزمنية المحددة. () الارقام بين الأقواس تمثل قيمة (ت) المحسوبة.
 المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (٢).

شكل رقم (١): معادلات الاتجاه الزمني العام للائتمان الممنوحة للقطاع الزراعي من الجهاز المصرفي بالأسعار الجارية خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠١٧/٢٠١٦.



وبحساب معادلة الاتجاه الزمني العام بالأسعار الجارية، للقروض الممنوحة من البنك الزراعي المصري فقد تبين من المعادلة رقم (٢) بالجدول رقم (٣)، عدم ثبوت المعنوية الإحصائية لمعامل التحديد ويعني أن قيمة القروض الممنوحة من البنك الزراعي المصري تدور حول متوسطها الحسابي.

وتبين بيانات الجدول رقم (٢) أيضاً، أن إجمالي الاقراص الممنوح من الجهاز المصرفي لقطاع الزراعة بالأسعار الجارية، قد تزايد من حوالي ١٦,٨٨ مليار جنيهاً، وذلك خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، يمثل حوالي ٧% من إجمالي الائتمان المصرفي لنفس العام، إلى حوالي ٢٦,٤ مليار جنيهاً خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٧، بنسبة بلغت حوالي ١,٨% من إجمالي الائتمان المصرفي لنفس العام. وبحساب معادلة الاتجاه الزمني العام بالأسعار الجارية تبين من المعادلة رقم (٣) بالجدول رقم (٣) ثبوت المعنوية الإحصائية لمعامل التحديد ويعني ذلك أن مقدار الزيادة السنوية فى قيمة القروض حوالي ٤٧٩,٨ مليون جنيهاً، يمثل حوالي ٢,٢١% من متوسط الفترة.

أما بالنسبة لإجمالي الائتمان المصرفي بالأسعار الجارية والذي توضحه بيانات الجدول رقم (٢)، فقد لوحظ أنه قد تزايد من حوالي ٢٤١,٥ مليار جنيهاً خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، إلى حوالي ١٤٢٦,٥ مليار جنيهاً خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٧.

وبحساب معادلة الاتجاه الزمني العام بالأسعار الجارية، فإن المعادلة رقم (٤)، بالجدول رقم (٣)، توضح ثبتت المعنوية لمعامل التحديد البالغ حوالي ٠,٦٩، وأن مقدار الزيادة السنوية قد بلغ حوالي ٤٩,٢ مليار جنيهاً، يعادل حوالي ٩,٧% من متوسط الفترة من إجمالي قيمة الائتمان المصرفي خلال فترة البحث.

وترتيباً على ما تقدم، فإنه يمكن القول أن البنك الزراعي المصري يؤدي الدور الرئيسي فى تمويل الأنشطة الزراعية بالمقارنة بالمصادر الأخرى، فقد احتل مركز الصدارة، من حيث المتوسط السنوي العام لجملة القروض المخصصة لقطاع الزراعة، فقد بلغت نسبة ما قدمه هذا البنك لهذا القطاع حوالي ٦٨% من إجمالي حجم الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الزراعي، يليه البنوك التجارية بنسبة بلغت حوالي ٣٢%، وهذا يعد من القرارات الاقتصادية للبنوك التجارية حيث أن هدفها الأساسي هو تعظيم الربح بأقل تكاليف ومخاطرة، مما أدى إلى إهتمام هذه البنوك بالمشروعات التجارية، والصناعية، وتجنب الإدارة فى تلك البنوك تقديم القروض للأنشطة الزراعية لما يكتنفها من مخاطر اقتصادية وطبيعية متعددة. مما يؤكد أهمية وجود بنك زراعى متخصص، بل ويعتبر من الأمور الحتمية وضرورة نقرضها طبيعة النشاط الزراعي.

وباستعراض بيانات الجدول رقم (٤)، تبين أن متوسط قيمة الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي من الجهاز المصرفي بالأسعار الثابتة قد بلغ حوالي ٢٤,٩ مليار جنيهاً يمثل حوالي ٣,٥% من متوسط إجمالي قيمة الائتمان المصرفي والبالغ حوالي ٤٨٥,٦ مليار جنيهاً، وذلك خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠١٦/٢٠١٧)، حيث قدمت البنوك التجارية، والبنك الزراعي المصري حوالي ٧,٨، ١٧,١ مليار جنيهاً فى المتوسط تمثل حوالي ٣٢%، ٦٨% من متوسط إجمالي قيمة الائتمان المصرفي على الترتيب من متوسط إجمالي قيمة الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة من الجهاز المصرفي.

حيث يتبين من بيانات الجدول رقم (٤) و الشكل (٢) أن قيمة القروض الزراعية المقدمة من البنوك التجارية للقطاع الزراعي بالأسعار الثابتة قد تناقصت من حوالي ١٢,٤ مليار جنيهاً وذلك خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، إلى ٦,٤ مليار جنيهاً بنسبة بلغت حوالي ٥٣% عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، ثم إلى ٤,٧٨ مليار جنيهاً عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ بنسبة حوالي ٦٠,٥% من قيمة القروض الزراعية المقدمة من البنوك التجارية للقطاع الزراعي بالأسعار الثابتة عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، بالرغم من تناقص قيم القروض المقدمة من البنوك التجارية بالأسعار الثابتة زادت نسبة مساهمتها فى القروض الزراعية الممنوحة للقطاع الزراعي من الجهاز المصرفي من ٣١% لعام ٢٠٠١ / ٢٠٠٠ إلى ٣٨% عام ٢٠١٦/٢٠١٧.

جدول رقم (٤): حجم الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي من الجهاز المصرفي وأهميته النسبية إلى إجمالي الائتمان المصرفي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠١٧/٢٠١٦). (القيمة: بالمليون جنيه)

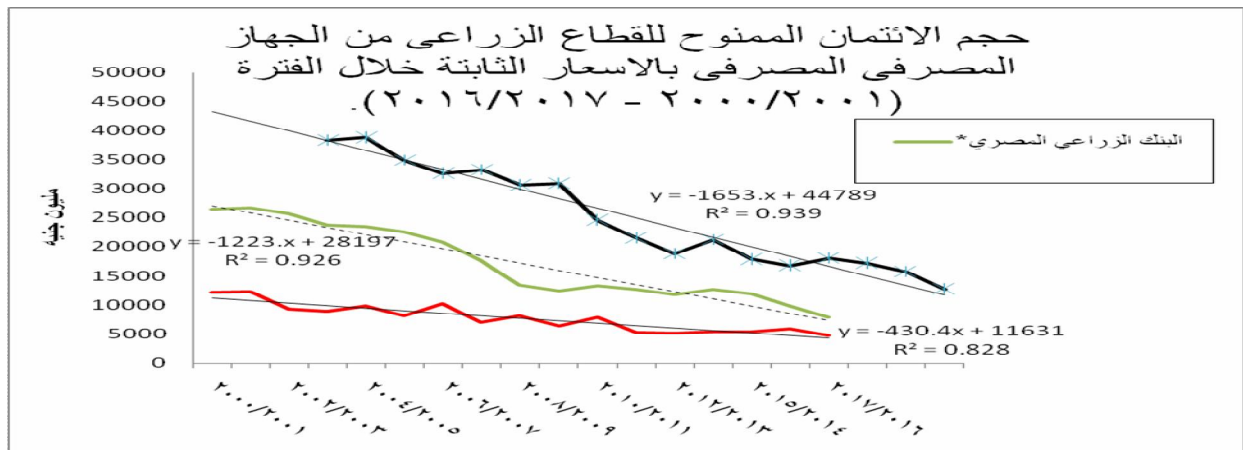
السنوات	البنوك التجارية الإقراض والخصم للقطاع الزراعي		البنك الزراعي المصري*		إجمالي الائتمان المصرفي للقطاع الزراعي	إجمالي الإقراض والخصم للجهاز المصرفي	% للائتمان الزراعي من الائتمان المصرفي	الأسعار القياسية للجملة
	القيمة	%	القيمة	%				
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٢٠٤١	٣١	٢٦٢٩٦	٦٩	٣٨٣٣٧	٥٤٨٥٧٣	٧	٤٤
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٢٢٠٦	٣١	٢٦٦١٣	٦٩	٣٨٨١٩	٥٦٨٢٢٨	٧	٤٦,٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٩٢٧٢٥	٢٧	٢٥٦٢٦	٧٣	٣٤٩٠٢	٥٣١٥٧٦	٧	٥٣,٦
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٨٨٧٥	٢٧	٢٣٧٤٩	٧٣	٣٢٦٢٥	٤٧٢٣٩٧	٧	٦٢,٧
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٩٧٥٨	٢٩	٢٣٤٥٩	٧١	٣٣٢١٦	٤٦٦٨٩٢	٧	٦٦
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٨١١٢	٢٧	٢٢٤٩٧	٧٤	٣٠٦٠٧	٤٥٨٦٣٨	٧	٧٠,٧
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٠١٨٩	٣٣	٢٠٧٧١	٦٧	٣٠٩٦٠	٤٦٨٥٧٧	٧	٧٧,٧
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧٠٣٦	٢٩	١٧٥٤٩	٧١	٢٤٥٨٥	٤٢٦٥٨٢	٦	٩٤,١
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٨٢٢٤	٣٨	١٣٣٥٢	٦٢	٢١٥٧٦	٤٨٤٢٢٧	٥	٨٨,٨
٢٠١٠/٢٠٠٩	٦٤١٠	٣٤	١٢٣٧٩	٦٦	١٨٧٨٩	٤٦٥٩٩٠	٤	١٠٠
٢٠١١/٢٠١٠	٧٩٤٢	٣٧	١٣٢٩٧	٦٣	٢١٢٣٩	٤١٣١٧١	٥	١١٤,٨
٢٠١٢/٢٠١١	٥٢٩٠	٣٠	١٢٥٨٤	٧٠	١٧٨٧٤	٤٣٠٩٨٣	٤	١١٧,٦
٢٠١٣/٢٠١٢	٥١١٨	٣٠	١١٧٠٤	٧٠	١٦٨٢٢	٤٥١٨٧٠	٤	١٢١,٥
٢٠١٤/٢٠١٣	٥٣٧٥	٣٠	١٢٦٧٢	٧٠	١٨٠٤٧	٤٦٣٦٩١	٤	١٢٦,٨
٢٠١٥/٢٠١٤	٥٣٨١	٣١	١١٨١٩	٦٩	١٧٢٠١	٤٥٧٦٦٣	٤	١٥٦,٨
٢٠١٦/٢٠١٥	٥٨٦٢	٣٧	٩٨٨١	٦٣	١٥٧٤٣	٥٢٨٢٦٦	٣	١٧٨,٥
٢٠١٧/٢٠١٦	٤٧٦٥	٤١,٨	٦٦٥٠	٥٨,٢	١٢٧٠٠	٦١٧٢٣٣	٢	٢٣١,١
المتوسط	٧٧٥٦,٣	٣١,٢	١٧١١١	٦٨,٨	٢٤٩٤٣,٦	٤٨٥٥٣٢	٣,٥	-

حسبت باستخدام الرقم القياسي لأسعار الجملة (٢٠١٠ = ١٠٠) البنك الدولي

المصدر: * البنك الزراعي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

** البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

شكل رقم (٢): معادلات الاتجاه الزمني العام للائتمان الممنوحة للقطاع الزراعي من الجهاز المصرفي بالأسعار الثابتة خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠١٧/٢٠١٦.



وبحساب معادلة الاتجاه الزمني العام بالأسعار الثابتة، فإنه يتبين من المعادلة رقم (١) بالجدول رقم (٥) توضح ثبوت المعنوية الإحصائية لمعامل التحديد عند مستوى ٠,٠١، وقد بلغت قيمته ٠,٨٣، وأن مقدار النقص السنوية قد بلغ حوالي ٤٣٠ مليون جنيهها، يعادل حوالي ٥,٥% من متوسط الفترة من إجمالي قيمة القروض الممنوحة من البنوك التجارية للقطاع الزراعي خلال فترة البحث.

جدول رقم (٥): معادلات الاتجاه الزمني العام للائتمان الممنوح للقطاع الزراعي من الجهاز المصرفي
بالأسعار الثابتة خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠١٧/٢٠١٦).

البيانات	رقم المعادلة	المعادلات	المتوسط الحسابي	معدل التغير السنوي %	ر	قيمة "ف"
الإقروض والخصم الممنوحة من البنوك التجارية للقطاع الزراعي (بالمليون جنيه)	(١)	ص ^أ = ١١٦٣٠,٣٧ - ٤٣٠,٤٥ س ^{هـ} (٢٢,٥) (٨,٥-)*	٧٧٥٦	٥,٥٥-	٠,٨٣	*٧٢,٤٩
القروض الممنوحة من البنك الزراعي المصري (بالمليون جنيه)	(٢)	ص ^أ = ٢٧١٩٧ - ١٢٢٣,٣ س ^{هـ} (٣٠,١) (١٣,٧٦-)*	١٧١٨٧	٧,١٢-	٠,٩٣	*١٨٩,٢
إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي (بالمليون جنيه)	(٣)	ص ^أ = ٣٩٨٢٧,٣٩ - ١٦٥٣,٧٦ س ^{هـ} (٣٥,٨) (١٥,٢٥-)*	١٢٧٠٠	-١٣,٢	٠,٩٤	*٢٣٢,٤
إجمالي الائتمان المصرفي (بالمليون جنيه)	(٤)	ص ^أ = ٤٩٥٠,٩٠ - ١٠٥٨,٦٥ س ^{هـ} (١٧,٣١) (٠,٣٧٩-)*	٤٨٥٥٦٢	٠,٢٢	٠,٠١	٠,١٤

معدل التغير السنوي = قيمة ب ÷ المتوسط × ١٠٠ * معنوي عند مستوى ٠,٠١

حيث: ص^أ = القيمة التقديرية للقروض الممنوحة بالأسعار الثابتة. هـ = السنوات ١، ٢،، ١٦.

س^{هـ} = عامل الزمن وفقاً للفترة الزمنية المحددة. () الارقام بين الأقواس تمثل قيمة (ت) المحسوبة.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (٣).

أما بالنسبة لقيمة القروض الزراعية الممنوحة من البنك الزراعي المصري بالأسعار الثابتة، فقد تناقصت خلال الفترة المذكورة سابقاً، كما هو واضح من بيانات الجدول رقم (٤)، من حوالي ٢٦,٣ مليار جنيهاً خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، تمثل حوالي ٦٩,٥% من إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الزراعي لنفس العام، إلى حوالي ٦,٦٥ مليار جنيهاً خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦، تمثل حوالي ٥٢,٤% من إجمالي الائتمان المصرفي لنفس العام.

وبحساب معادلة الاتجاه الزمني العام بالأسعار الثابتة، فقد تبين من المعادلة رقم (٢) بالجدول رقم (٥)، أن معدل التغير السنوي قد تناقص بحوالي ١,٢ مليار جنيهاً، يعادل حوالي ٧,٢% من متوسط الفترة، وقد ثبتت معنوية هذا التناقص إحصائياً عند مستوى ٠,٠١، وبلغت قيمة معامل التحديد حوالي ٠,٩٣. كما تبين بيانات الجدول رقم (٤) أيضاً، أن إجمالي الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي لقطاع الزراعة بالأسعار الثابتة، قد تناقص من حوالي ٣٨,٤ مليار جنيهاً، وذلك خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، يمثل حوالي ٧% من إجمالي الائتمان المصرفي لنفس العام، إلى حوالي ١٢,٧ مليار جنيهاً خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦، بنسبة بلغت حوالي ٢% من إجمالي الائتمان المصرفي لنفس العام.

وبحساب معادلة الاتجاه الزمني العام بالأسعار الثابتة تبين من المعادلة رقم (٣) بالجدول رقم (٥) أن معدل التغير السنوي قد تناقص بحوالي ١,٧ مليار جنيهاً يعادل حوالي ١٣,٢% من متوسط الفترة، وقد ثبتت معنوية هذا التناقص إحصائياً عند مستوى ٠,٠١، وقد بلغت قيمة معامل التحديد حوالي ٠,٩٤.

أما بالنسبة لإجمالي الائتمان المصرفي بالأسعار الثابتة والذي توضحه بيانات الجدول رقم (٤)، فقد لوحظ أنه قد تزايد من حوالي ٥٤٨,٦ مليار جنيهاً خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، إلى حوالي ٦١٧,٢ مليار جنيهاً خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦ تمثل حوالي ٢% من إجمالي الائتمان المصرفي لنفس العام.

وبحساب معادلة الاتجاه الزمني العام بالأسعار الثابتة، فإن المعادلة رقم (٤)، بالجدول رقم (٥)، لم تثبت المعنوية الإحصائية لمعامل التحديد، بمعنى أن إجمالي الائتمان المصرفي يدور حول متوسطه الحسابي.

ثالثاً: أثر الائتمان المصرفي لقطاع الزراعة على معامل الاستقرار النقدي:

أن الحدود الملائمة للتوسع في المعروض النقدي هي زيادة هذا المعروض بمعدل سنوي يتمشى مع معدل النمو للنتائج القومي حتى لا يساعد ذلك على حدوث تضخم، مع الأخذ في الاعتبار هامش بسيط من التضخم يتراوح بين ٥% - ٨% لفترة مؤقتة، وأن الزيادة في كمية وسائل الدفع عن الإحتياجات الفعلية يؤدي إلى حدوث اتجاه تضخمي، كما أن نقص كمية وسائل الدفع عن هذه الإحتياجات يؤدي إلى حدوث إنكماش، وفي تلك الحالتين لا يتحقق التوازن المالي، ويمكن التعرف على هذه الاتجاهات بكل قطاع بتحديد العلاقة بين حجم الائتمان المصرفي لهذا القطاع والنتائج الخاص به وذلك عن طريق معامل الاستقرار النقدي أو ما يعرف أيضاً بمعيار الضغط التضخمي، ولتقدير هذا المعامل لقطاع الزراعة يتم قسمة معدل التغير النسبي في حجم الائتمان المصرفي لقطاع الزراعة على معدل التغير النسبي في قيمة الناتج الزراعي المحقق، فإذا كان هذا المعدل واحداً صحيحاً أو قريب من الواحد الصحيح كأن ذلك دليلاً على حالة استقرار نقدي كامل (توازن مالي)، أما إذا كان هذا المعامل أكبر من أو أقل من الواحد الصحيح دل ذلك على حالة عدم استقرار نقدي، فإذا زاد عن واحد صحيح دل ذلك على وجود حالة تضخم تختلف حدتها بمدى الزيادة عن الواحد الموجب، أما إذا كان المعامل أقل من الواحد دل ذلك على وجود حالة إنكماش وأيضاً تختلف حدتها بالابتعاد عن الواحد الصحيح.

ويتبين من الجدول رقم (٦) أن الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠١٧/٢٠١٦) قد شهدت ضغوط إنكماشية في أغلب سنواتها، بينما في أعوام (٢٠٠١/٢٠٠٠، ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ٢٠٠٠/٩٩، ٢٠١٠/٢٠١١، ٢٠١١/٢٠١٢، ٢٠١٤/٢٠١٥) قد شهدت ظروف تضخمية فقد بلغ معامل الاستقرار النقدي فيها حوالي ١،٢٩، ١،٤، ١،٦٤، ١،٦٩، ١،١٧، أعلى الترتيب وهو ما يعنى وجود آثاراً تضخمية متفاوتة، وعموماً فإنه في تلك الحالتين سواء إنكماشاً أو تضخماً فإن ذلك يعنى غياب التخطيط الائتماني وعدم وجود استراتيجية واضحة المعالم تواكب الأهداف القومية للدولة في مجال الاستثمار والتنمية الزراعية.

جدول رقم (٦): أثر الائتمان المصرفي على تقديرات معامل الاستقرار النقدي

خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠١٧/٢٠١٦). (القيمة: بالمليون جنيه)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الزراعي ^(١)	معدل التغير % ^(١)	قيمة الائتمان المصرفي للزراعة ^(٢)	معدل التغير % ^(٢)	معامل الاستقرار* (١) ÷ (٢)
٢٠٠١/٢٠٠٠	٥٥٠٦٥	-	١٦٨٧٥	-	-
٢٠٠٢/٢٠٠١	٥٨٣٦٩	٦،٠٠	١٨١٧٩	٧،٧٣	١،٢٩
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٣٨٢٢	٩،٣٤	١٨٦٩٤	٢،٨٣	٠،٣٠
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٦٩٢٥٢	٨،٥١	٢٠٤٥٦	٩،٤٣	١،١١
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٧٥٢٩١	٨،٧٢	٢١٩٢٦	٧،١٩	٠،٨٢
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٨١٧٦٦	٨،٦٠	٢١٦٢٤	١،٣٨-	٠،١٦-
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٩٩٩٥٣	٢٢،٢٤	٢٤٠٥١	١١،٢٢	٠،٥٠
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١١٣١٠٤	١٣،١٦	٢٣١٣٥	٣،٨١-	٠،٢٩-
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٣٥٤٦٥	١٩،٧٧	١٩١٥٨	١٧،١٩-	٠،٨٧-
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٦٠٩٧٠	١٨،٨٣	١٨٧٨٩	١،٩٣-	٠،١٠-
٢٠١١/٢٠١٠	١٩٠١٥٩	١٨،١٣	٢٤٣٧٣	٢٩،٧٢	١،٦٤
٢٠١٢/٢٠١١	١٨٨٧٨٥	٠،٧٢-	٢١٠١٦	١٣،٧٧-	١٩،٠٦
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠٩٧٤٨	١١،١٠	٢٠٤٤٢	٢،٧٣-	٠،٢٥-
٢٠١٤/٢٠١٣	٢٤١٤٩٣	١٥،١٣	٢٢٨٧٩	١١،٩٢	٠،٧٩
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٧٨٤٥٩	١٥،٣١	٢٦٩٧١	١٧،٨٩	١،١٧
٢٠١٦/٢٠١٥	٣١٨٨٧٨	١٤،٥٢	٢٨٠٩٥	٤،١٧	٠،٢٩
٢٠١٧/٢٠١٦	٣٩٨٥٣٩	٢٤،٩٨	٢٦٣٨٠	٦،١-	٠،٢٤ -

*معامل الاستقرار النقدي = معدل التغير في الائتمان المصرفي الزراعي / معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي

المصدر: ١- وزارة التخطيط . ٢- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

رابعاً: الميل المتوسط والحدى لاستخدام القطاع الزراعي للائتمان المصرفي

الميل المتوسط لاستخدام الائتمان = حجم الائتمان للقطاع الزراعي / جملة الدخل المحلي الزراعي.

الميل الحدى للائتمان يوضح النسبة بين التغير في استخدام للائتمان والتغير في الدخل الذي أوجده ويمكن

قياسه بالمعادلة الميل الحدى للائتمان = التغير في حجم الائتمان الزراعي / التغير في جملة الدخل الزراعي

بتقدير الميل المتوسط والحدى لاستخدام القطاع الزراعي للائتمان المصرفي تبين من الجدول رقم

(٧) أن الميل المتوسط خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠١٦/٢٠١٧) قد اتسم بالضآلة حتى أنه لم يتعدى

خلال تلك الفترة نحو ٠,٣١ وهو ما يعنى أن زيادة أو نقصان الناتج الزراعي لا يستتبعه أى تغير فى نسبة

ما يوجه لقطاع الزراعة من ائتمان، وهذا فى حد ذاته دليل على افتقار الجهاز المصرفي بصفة عامة والبنك

الزراعي المصري بصفة خاصة (على اعتبار أنه يقدم نحو ٦٨% من الائتمان المصرفي الموجه للقطاع

الزراعي كمتوسط لنفس الفترة) إلى سياسة ائتمانية زراعية سليمة ومحددة المعالم. أما الميل الحدى فإنه

يصبغ على النتيجة السابقة درجة أكبر من الدقة حيث يصل الميل الحدى إلى ٠,٢٣% خلال الفترة المذكورة،

وهو ما يعنى كما سبق عدم توافق السياسة الائتمانية الزراعية مع التطور فى الناتج الزراعي وعدم قيام

الجهاز المصرفي بتوفير التمويل اللازم لنمو القطاع الزراعي أخذاً فى الاعتبار خصائص القطاع الزراعي.

جدول رقم (٧): الميل المتوسط والحدى لاستخدام القطاع الزراعي للائتمان المصرفي

خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٢٠١٦/٢٠١٧) (القيمة: بالمليون جنيه)

السنوات	قيمة الناتج الزراعي ^(١)	قيمة الائتمان المصرفي للزراعة ^(٢)	الميل المتوسط لاستخدام القطاع الزراعي للائتمان المصرفي* (٢) ÷ (١)	الميل الحدى لاستخدام القطاع الزراعي للائتمان المصرفي* -
٢٠٠١/٢٠٠٠	٥٥٠٦٥	١٦٨٧٥	٠,٣٠٦	-
٢٠٠٢/٢٠٠١	٥٨٣٦٩	١٨١٧٩	٠,٣١١	٠,٣٩٥
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٣٨٢٢	١٨٦٩٤	٠,٢٩٣	٠,٠٩٤
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٦٩٢٥٢	٢٠٤٥٦	٠,٢٩٥	٠,٣٢٤
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٧٥٢٩١	٢١٩٢٦	٠,٢٩١	٠,٢٤٣
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٨١٧٦٦	٢١٦٢٤	٠,٢٦٤	٠,٠٤٧-
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٩٩٩٥٣	٢٤٠٥١	٠,٢٤١	٠,١٣٣
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١١٣١٠٤	٢٣١٣٥	٠,٢٠٥	٠,٠٧٠-
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٣٥٤٦٥	١٩١٥٨	٠,١٤١	٠,١٧٨-
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٦٠٩٧٠	١٨٧٨٩	٠,١١٧	٠,٠١٤-
٢٠١١/٢٠١٠	١٩٠١٥٩	٢٤٣٧٣	٠,١٢٨	٠,١٩١
٢٠١٢/٢٠١١	١٨٨٧٨٥	٢١٠١٦	٠,١١١	٢,٤٤٣
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠٩٧٤٨	٢٠٤٤٢	٠,٠٩٧	٠,٠٢٧-
٢٠١٤/٢٠١٣	٢٤١٤٩٣	٢٢٨٧٩	٠,٠٩٥	٠,٠٧٧
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٧٨٤٥٩	٢٦٩٧١	٠,٠٩٧	٠,١١١
٢٠١٦/٢٠١٥	٣١٨٨٧٨	٢٨٠٩٥	٠,٠٨٨	٠,٠٢٨
٢٠١٧/٢٠١٦	٣٩٨٥٣٩	٢٦٣٨٠	٠,٠٦٦	٠,٠٢٢
المتوسط	١٦١١٢٥	٢١٩٤٤	٠,١٨٦	٠,٢٣

* * الميل الحدى لاستخدام القطاع الزراعي للائتمان المصرفي = سنة المقارنة - سنة الأساس لقيمة الائتمان المصرفي للزراعة

÷ سنة المقارنة - سنة الأساس لقيمة الناتج الزراعي. * الميل المتوسط للائتمان: حجم الائتمان / جملة الدخل المحلي.

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الدخل الزراعي، أعداد مختلفة.

البنك المركزى المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

الملخص والتوصيات

يلقى هذا البحث الضوء على المشاكل التمويلية التى تواجه القطاع الزراعي فى مصر والمتعلقة بدور

المؤسسات التمويلية المصرفية فى توفير هذا التمويل للاستثمار الزراعي. وعلى ذلك فإن هذا البحث يهدف

بصفة عامة إلى إجراء تحليل اقتصادي لدور أهم المؤسسات التمويلية المصرفية في الاستثمار الزراعي، وذلك من خلال التعرف على الوضع الراهن لدور المؤسسات التمويلية.

وقد أوضحت النتائج أن معدل الاستثمار الخاص خلال فترة البحث (٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠١٦/٢٠١٧) حقق كفاءة حيث يتراوح بين ٠,٠١ و ٠,١ بينما الاستثمار العام قد يبدو أنه لا يحقق الكفاءة. أما العائد على الاستثمارات الزراعية الخاصة كانت تتسم بالكفاءة حيث بلغ متوسطها خلال فترة البحث حوالي ١٣% وتراوح حده الأدنى والأقصى بين ١٥ و ٦٩ عامي ١٩٩١ و ٢٠١٢ على الترتيب، كما أوضح مضاعف الاستثمار خلال فترة البحث أنه يحقق كفاءة حيث يزيد عن ١ في كل سنوات البحث ماعدى عام ٢٠١١/٢٠١٢ وهي السنة التالية لثورة يناير ٢٠١١ والظروف الأمنية المرتبط بها. كما يتضح من المضاعف إنخفاض الاستثمارات المقدمة للقطاع الزراعي بالنسبة للنتائج القومي للقطاع الزراعي، وبالتالي التمويل المقدم من القطاع المصرفي. كما أتضح من البحث أن البنك الزراعي المصري قد احتل مركز الصدارة، فقد بلغت نسبة ما قدمه هذا البنك لهذا القطاع حوالي ٦٨% من إجمالي حجم الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الزراعي، والبنوك التجارية بنسبة بلغت حوالي ٣٢%.

كما تناول البحث أثر الائتمان المصرفي لقطاع الزراعة على معامل الاستقرار النقدي، فقد تبين خلال فترة البحث حالة عدم استقرار نقدي حيث شهدت أغلب السنوات ضغوط إنكماشية، وقد شهدت السنوات الأخرى ظروف تضخمية، وهو ما يعنى غياب التخطيط الائتماني وعدم وجود استراتيجية واضحة المعالم تواكب الأهداف القومية للدولة في مجال الاستثمار الزراعي.

كما تم تقدير الميل المتوسط والحددي لاستخدام القطاع الزراعي للائتمان المصرفي، حيث تبين أن الميل المتوسط والحددي خلال الفترة المذكورة قد اتسم بالضآلة حتى أنه لم يتعدى خلال تلك الفترة نحو ٠,٣%. ٠,٢٣% بالترتيب. وهو ما يعنى أن زيادة أو نقصان الناتج الزراعي لا يستتبعه أى تغير في نسبة ما يوجه لقطاع الزراعة من ائتمان، بينما يعكس الميل الحدي عدم توائم السياسة الائتمانية الزراعية مع التطور في الناتج الزراعي.

التوصيات:

- ١- العمل على جذب مزيد من الاستثمارات الزراعية حيث أنها تتسم بالكفاءة.
- ٢- زيادة الائتمان المقدم من القطاع المصرفي للقطاع الزراعي في مصر.
- ٣- ضرورة وضع سياسة ائتمانية واضحة لمنح الائتمان الزراعي وفقاً للاحتياجات الفعلية المطلوبة حتى تؤدي العملية الائتمانية دورها في الارتقاء بتنمية القطاع الزراعي.

المراجع

- ١- إبراهيم صديق على (دكتور) وآخرون، التمويل الزراعي والتعاوني، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر القومي للتعاون الزراعي، ٢٠٠٠.
- ٢- البنك الزراعي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- ٣- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
- ٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.
- ٥- جابر أحمد بسيوني (دكتور)، وآخرون، أثر السياسات الزراعية على دور البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في تمويل إنتاج أهم الحاصلات الحقلية في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، مارس ٢٠٠٤.

- ٦- حسن عبد الباقي أحمد أبو دنيا، دراسة اقتصادية للاستثمارات القومية وانعكاساتها على قطاع الزراعة فى جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة طنطا، ٢٠١٠.
- ٧- خالد عزيز عبد السلام أحمد، دراسة اقتصادية لمشاكل التمويل الزراعي فى جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، ٢٠٠٤.
- ٨- شعبان على سالم (دكتور)، أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي على إنتاجية العمل ورأس المال فى بنك التنمية والائتمان الزراعي، مجلة المنوفية للبحوث الزراعية، المجلد الثانى، العدد التاسع عشر، ٢٠٠٤.
- ٩- شيرين محمد عفت الفار، التمويل الزراعي ودوره فى التنمية الزراعية فى مصر، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٨.
- ١٠- نادية عبدالله الغريب احمد، وثناء جمال الدين (دكتور)، كفاءة الاستثمار فى القطاع الزراعي. مجلة جامعة المنصور، للاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، عدد ٤ (١٢)، ديسمبر ٢٠١٣.
- ١١- نيره يحيى سليمان (دكتور)، الجهاز المصرفي وأهميته الاقتصادية فى تنمية القطاع الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السادس عشر، العدد الأول، مارس، ٢٠٠٦.
- ١٢- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الدخل الزراعي، أعداد مختلفة.
- ١٣- يحيى عبد الرحمن يحيى. التحليل القياسي لسوق الائتمان فى مصر، مجلة حوليات العلوم الزراعية، جامعة عين شمس، القاهرة، مجلد (٥٣)، عدد (١)، ٢٠٠٨.

الملاحق

جدول رقم (١) الاستثمارات الزراعية والنتائج المحلي الإجمالي الزراعي بالأسعار الجارية خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠١٦/٢٠١٧) (القيمة: بالمليون جنيه)

النتائج المحلي الإجمالي الزراعي			الاستثمار الزراعي			السنوات
جملة	خاص	عام	جملة	خاص	عام	
٥٥٠٦٥	٥٤٨٤٩	٢١٦	٨١٩٧	٥٣٠٩	٢٨٨٨	٢٠٠١/٢٠٠٠
٥٨٣٦٩	٥٨٣١٥	٥٥	٩٥٩٤	٥٨٩٨	٣٦٩٦	٢٠٠٢/٢٠٠١
٦٣٨٢٢	٦٣٧٧١	٥١	٦٤٠٤	٣١٨٣	٣٢٢٠	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٦٩٢٥٢	٦٩٢٠٠	٥٣	٧٥٥٩	٤٠٠٠	٣٥٥٩	٢٠٠٤/٢٠٠٣
٧٥٢٩١	٧٥٢٣٨	٥٤	٧٤٢٠	٤٢٥٠	٣١٧٠	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٨١٧٦٦	٨١٧٥٣	١٤	٨٠٤٤	٥٢٤٤	٢٨٠٠	٢٠٠٦/٢٠٠٥
٩٩٩٥٣	٩٩٩٣٤	١٩	٧٧٩١	٥٣٥٨	٢٤٣٤	٢٠٠٧/٢٠٠٦
١١٣١٠٤	١١٣٠٨٣	٢١	٨٠٧٣	٥٢٢٣	٢٨٥٠	٢٠٠٨/٢٠٠٧
١٣٥٤٦٥	١٣٥٤٤٠	٢٥	٦٨٦٢	٤١١٩	٢٧٤٣	٢٠٠٩/٢٠٠٨
١٦٠٩٧٠	١٦٠٩٤١	٢٩	٦٧٤٣	٣٨٦٥	٢٨٧٨	٢٠١٠/٢٠٠٩
١٩٠١٥٩	١٩٠١٢٦	٣٣	٦٨٣٤	٣٥٥٨	٣٢٧٦	٢٠١١/٢٠١٠
١٨٨٧٨٥	١٨٨٦٥٩	١٢٦	٥٣٧١	٢٦٩٨	٢٦٧٣	٢٠١٢/٢٠١١
٢٠٩٧٤٨	٢٠٩٦٠٣	١٤٥	٨٣٨٤	٥٤٣٤	٢٩٥٠	٢٠١٣/٢٠١٢
٢٤١٤٩٣	٢٤١٣٢٣	١٧٠	١١٦٢٧	٧٤٨١	٤١٤٦	٢٠١٤/٢٠١٣
٢٧٨٤٥٩	٢٧٨٢٥٩	٢٠٠	١٣٤١٤	٨٢٠١	٥٢١٣	٢٠١٥/٢٠١٤
٣١٨٨٧٨	٣١٨٦٤٣	٢٣٥	١٦٢٧٩	١١٢٤٠	٥٠٣٩	٢٠١٦/٢٠١٥
٣٩٨٥٣٩	٣٩٨٢٥٢	٢٨٧	٢١٨٦٣	١٧٠٤٠	٤٨٢٣	٢٠١٧/٢٠١٦

Role of The Banking Institutions Financing in Vestment in The Agricultural Sector in Egypt

Mohammed Hassan Ahmed Ali

Summary

This study highlights the financing problems facing the agricultural sector in Egypt and related to the role of banking financing institutions in providing this funding for agricultural investment. Accordingly, this research aims to perform an economic analysis of the role of the most important banking financing institutions in agricultural investment by identifying the current status of the role of the financial institutions.

The results showed that the rate of private investment during the research period (2000/2001-2016/2017) achieved efficiency between 0.01 and 0.1 while public investment may appear to be inefficient. The return on private agricultural investments was efficient, with an average of 13% during the research period. The minimum and maximum levels ranged between 15 and 69 in 1991 and 2012 respectively. The multiplier investment during the research period revealed that it achieves efficiency more than 1 in all the years of the study except 2011/2012, the year following the January 2011 revolution associated with special security conditions. This year showed a decrease in the multiplier investment provided in the agricultural sector in relation to the national product of the agricultural sector, and hence the financing provided by the banking sector. This study also showed that the Agricultural Bank of Egypt has been at the forefront in loans of the agriculture sector, with 68% of the total credit granted to the agricultural sector, while the commercial banks rate was about 32%.

This research also examined the effect of bank credit on the agricultural sector on the cash stability coefficient. The situation, during the period of the research, was characterized by a state of monetary instability. Most of the years witnessed concretionary pressures. Other years witnessed inflationary conditions, which mean the lack of credit planning and the absence of a clear strategy of the State in the field of agricultural investment.

The average and marginal slope of using banking credit in the agricultural sector was minute and estimated to be about 0.3% and 0.23% respectively. which means that the increase or decrease in agricultural output does not follow any change in the ratio of the banking credit directed to the agriculture sector. While the marginal slope value revealed that the agricultural credit policy is not compatible with the development of agricultural production.

Recommendations

1. To attract more agricultural investments where they have become efficient
- 2- Increasing credit granted by the banking sector to the agricultural sector in Egypt.
- 3 - The need to establish a clear credit policy to grant agricultural credit according to the actual needs required in order to lead the credit process its role in promoting the development of the agricultural sector.